أثر المساهمات الحكومية على تنمية المشروعات الصغيرة بمحافظة مأرب

الاستـلام: 04/ 09 /2025
التحكيم: 22/ 10 /2025
القبـــول: 23/ 10 /2025

يوسف سعيد ثابت علي الزكري [1،*]
عبد الواحد الذبحاني [1]
محمد البخيتي [1]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] إدارة الأعمال، جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن، فرع الجامعة مآرب، اليمن
* عنوان المراسلة: y734929229@gamil.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

أثر المساهمات الحكومية على تنمية المشروعات الصغيرة بمحافظة مأرب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المساهمات الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة بمحافظة مأرب، من خلال دراسة العلاقة بين أبعاد المساهمات الحكومية (الضرائب، والتمويل، والإجراءات الإدارية، والمعلومات، والقوانين والتشريعات) وتنمية المشروعات الصغيرة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة، حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (45) استبانة، جرى تحليلها باستخدام برنامج(SPSS) .

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمساهمات الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة، كما أوضحت النتائج انخفاض مستوى الدعم الحكومي، لا سيما في مجال التمويل والإعفاءات الضريبية. وبينت الدراسة أن غالبية المشروعات الصغيرة تعتمد على التمويل الذاتي، وأنها تتركز في القطاع التجاري، مع محدودية قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

وتوصّلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها: ضرورة إقرار إعفاءات ضريبية مؤقتة للمشروعات الناشئة، وإنشاء صناديق تمويل متخصصة لدعمها، بما يسهم في تعزيز دور المساهمات الحكومية وتفعيل التنمية الاقتصادية المحلية.

الكلمات المفتاحية: ***المساهمات الحكومية، تنمية المشروعات الصغيرة، بنوك التمويل الأصغر.***

The Impact of Government Contributions on the Development of Small Enterprises: A Field Study in Marib Governorate

Youssef Saeed Thabet Ali Al-Zakri [1,*]
Abdulwahid Al-Dhobhani [1]
Mohammed Al-Bukhaiti [1]

Abstract:

This study aims to examine the impact of government contributions on the development of small enterprises in Marib Governorate by exploring the relationship between government support dimensions (taxation, financing, administrative procedures, information, laws, and regulations) and the growth of small enterprises. The study employed a descriptive-analytical approach, with a randomly selected sample of small enterprise owners. A total of 45 valid questionnaires were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The findings revealed a statistically significant effect of government contributions on the development of small enterprises. The results also indicated a low level of government support, particularly in terms of financing and tax exemptions. Moreover, most small enterprises were found to rely on self-financing, operate mainly in the commercial sector, and demonstrate limited capacity to generate new job opportunities.

The study concludes with key recommendations, including the adoption of temporary tax exemptions for start-up enterprises and the establishment of specialized financing funds, in order to enhance the role of government contributions and foster local economic development.

Keywords: *Government contributions, Small enterprise development*

[1] Business Administration, University of Science and Technology, Main Campus, Aden, University Branch, Marib, Yemen.
* Corresponding Email Address: y734929229@gamil.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

المقدمة

تعدّ الحكومة الفاعل الرئيس في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، إذ لا يقتصر دورها على صياغة السياسات العامة، بل يمتد ليشمل الرقابة والتوجيه وتقديم أشكال متعددة من الدعم، بما يضمن توجيه الاستثمارات والموارد نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية (علي، 2025) ، وفي هذا الإطار تسخر الحكومات أدواتها المالية والتشريعية والإدارية لتعزيز الاستثمار في قطاعات حيوية، وتأتي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة هذه القطاعات لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية بارزة، من أهمها: زيادة الدخل القومي، دعم التنمية المحلية المتوازنة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. (هندي، 2018)

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، بفضل دورها الفاعل في إيجاد فرص عمل جديدة، والحد من البطالة، والمساهمة في تقليص معدلات الفقر (سليمان و سرحان، 2016)، إلى جانب دورها الحيوي في تنشيط الأسواق المحلية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للفرص الاقتصادية ، كما تتميز هذه المشروعات بمرونتها وقدرتها العالية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية (صالح وآخرون، 2021) الأمر الذي يجعلها أداة فعّالة لتحقيق النمو المستدام في البيئات الاقتصادية المختلفة، سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

ورغم هذه الأهمية، لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات الهيكلية والتنظيمية، مثل ضعف القدرة على الحصول على التمويل، وقصور الكفاءات الإدارية والفنية، وارتفاع تكاليف التشغيل، ونقص المعلومات والدعم المؤسسي، ومن هنا تبرز أهمية الدور الحكومي الذي يُعد عاملًا حاسمًا في تمكين هذه المشروعات من تجاوز معوقاتها، وتتجسد المساهمات الحكومية في تبني سياسات مالية وتحفيزية تهدف إلى تقليل الأعباء الضريبية، وتوفير آليات تمويل ميسّرة مثل القروض الميسرة وصناديق الضمان (إدريس و صالح، 2009)، فضلًا عن برامج التدريب والإرشاد وبناء القدرات الإدارية والفنية، كما تعد التشريعات القانونية المرنة والواضحة عنصرًا جوهريًا في تهيئة بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار، تسهم في تشجيع روح المبادرة والابتكار، وتقليل التعقيدات البيروقراطية. (صالح و شرهان، 2022)

وبذلك يتجاوز دور الحكومة حدود الدعم التقليدي ليشمل تبني سياسات استراتيجية تسعى إلى تعزيز مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة (غنام، 2019)، وتكتسب هذه الجهود أهمية أكبر عندما تنعكس في نتائج ملموسة ترفع من مستوى معيشة الأفراد وتحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البيئات الاقتصادية الهشة والمتقلبة (الحواس، 2002).

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر المساهمات الحكومية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مجتمع محلي يتميز بانتشار واسع لهذه المشروعات، لكنه يواجه تحديات تتعلق بضعف الرؤية الريادية وقصور التوجه نحو الابتكار والتطوير، ويسعى البحث إلى تحليل واقع هذه المشروعات ومدى استفادتها من المبادرات والسياسات الحكومية، وصولًا إلى اقتراح توصيات عملية من شأنها تعزيز فاعلية الدعم الحكومي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. (راوي، 2002).

المشكلة

تعد المساهمات الحكومية عاملًا جوهريًا في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، خصوصًا في البيئات الاقتصادية التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات البطالة (الكازمي، 2024)، إذ إن توفير حزم من التسهيلات الحكومية، مثل الإعفاءات الضريبية، والتمويل الميسر، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير المعلومات الفنية والإدارية، وسنّ تشريعات مرنة ومحفزة ، من شأنه أن يعزز فرص نجاح هذه المشروعات واستدامتها ، ويسهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية (الكاسح و عبد السلام ، 2020).

غير أن غياب هذه المساهمات، أو محدوديتها ، أو عدم انتظامها ، يضع المشروعات الصغيرة أمام تحديات معقدة، من أبرزها: صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، ارتفاع الأعباء الضريبية، تعقيد الإجراءات الإدارية، نقص البيانات والمعلومات، إلى جانب غموض الأطر القانونية والتنظيمية. وهو ما قد يؤدي إلى تعثر هذه المشروعات أو انكماشها أو حتى خروجها من السوق (بوقفة وآخرون، 2018).

وانطلاقًا من هذا التباين بين الدور المأمول للحكومة والواقع الفعلي الذي تعيشه المشروعات الصغيرة، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

السؤال الرئيسي: ما أثر المساهمات الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر الرسوم الضريبية على تنمية المشروعات الصغيرة؟
2. ما أثر الإجراءات الإدارية على تنمية المشروعات الصغيرة؟
3. ما أثر التمويل على تنمية المشروعات الصغيرة؟
4. ما أثر توفير المعلومات على تنمية المشروعات الصغيرة؟
5. ما أثر القوانين والتشريعات على تنمية المشروعات الصغيرة؟

أولًا: الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من النقاط الآتية:

1. تسهم في سد فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بدور المساهمات الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في البيئات النامية وغير المستقرة.
2. تقدم نموذجًا تحليليًا ميدانيًا يدمج بين خمسة أبعاد رئيسية للمساهمات الحكومية، هي: الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، المعلومات، والقوانين والتشريعات.
3. تعزز الجانب النظري المرتبط بالعلاقة بين الدعم الحكومي ومؤشرات نمو المشروعات الصغيرة، من خلال اختبار العلاقة ميدانيًا في السياق اليمني.
4. تساهم في إثراء الدراسات الاقتصادية والإدارية المتعلقة بريادة الأعمال والتنمية المحلية من منظور السياسات العامة الحكومية.
5. تقدم مرجعية علمية يمكن للباحثين في مجال التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال الاعتماد عليها في دراسات لاحقة تتناول موضوع المساهمات الحكومية في محافظات أخرى أو قطاعات مختلفة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

ثانيًا: الأهمية العملية (التطبيقية):

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في النقاط التالية:

1. **تمكّن صانعي القرار من تقييم فاعلية المساهمات الحكومية الحالية الموجهة للمشروعات الصغيرة، من منظور المستفيدين أنفسهم.**
2. **تساعد الجهات الحكومية والمنظمات الداعمة على تطوير سياسات وآليات أكثر كفاءة وملاءمة لاحتياجات رواد الأعمال.**
3. **توفر مؤشرات واقعية يمكن الاستفادة منها في رسم استراتيجيات التنمية المحلية ودعم القطاعات الإنتاجية الصغيرة.**
4. **تسهم في رفع وعي أصحاب المشروعات الصغيرة بأشكال الدعم الحكومي المتاحة وكيفية الاستفادة المثلى منها.**
5. **تشكّل أداة تقييم ميدانية يمكن استخدامها لتحديد الثغرات والتحديات في سياسات الدعم الحكومي المطبقة.**
6. **تساعد المنظمات غير الحكومية والممولين على فهم طبيعة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، بما يمكّنهم من توجيه تدخلاتهم بشكل أكثر فاعلية.**

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: معرفة أثر المساهمات الحكومية بأبعادها (الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، توفير المعلومات، والقوانين والتشريعات) على تنمية المشروعات الصغيرة.

وتفرعت من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- **دراسة أثر الرسوم الضريبية في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.**
- **معرفة أثر الإجراءات الإدارية في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.**
- **التعرف على أثر التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب**
- **معرفة أثر توفير المعلومات في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.**
- **التعرف على أثر القوانين والتشريعات في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.**

النموذج المعرفي

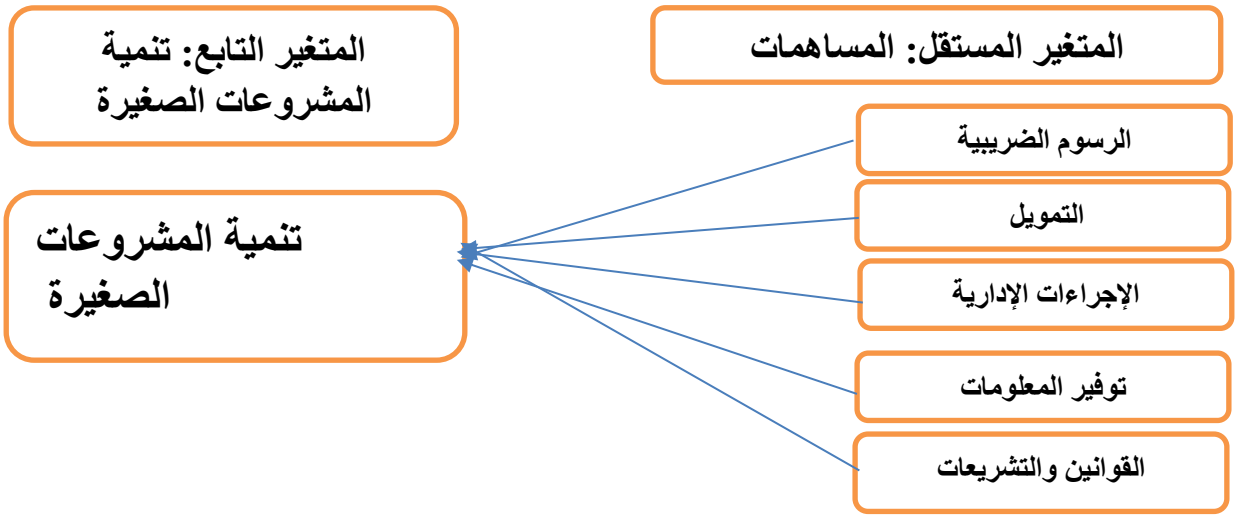

الشكل رقم(1) يوضح المتغيرات الرئيسية للدراسة

من إعداد الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساهمات الحكومية بأبعادها (الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، توفير المعلومات، والقوانين والتشريعات) على تنمية المشروعات الصغيرة.

وتفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الفرعيّة الآتية:

الفرضية الأولى:

H01- الفرضية الفرعيّة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للرسوم الضريبية وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.

H02- الفرضية الفرعيّة الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للإجراءات الإدارية وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.

H03- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.

H04- الفرضية الفرعيّة الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوفير المعلومات وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.

H05- الفرضية الفرعيّة الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للقوانين والتشريعات وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

التعريفات الإجرائية للدراسة:

المساهمات الحكومية:

هي مجموعة من الخصائص والمميزات التي تقدمها الحكومة المحلية كتسهيلات وحوافز تشجيعية للاستثمار المحلي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز روح المنافسة بين المستثمرين، وخلق فرص عمل جديدة، لتوفير المناخ الاستثماري الأمثل، والبُنى التحتية التي تحفز وتشجّع الاستثمار المحلي. (كنميش، 2017).

التمويل:

عرفته جريدة الرياض في إصدارها يوم الأربعاء 25جماد الأول 1438هجري 22فبراير 2017م من إعداد طلحة الأنصاري بشكله البسيط على أنه حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية، وعرفته مجلة موضوع في آخر تحديث لها 15إبريل 2019م بواسطة سجود علي البدن على أنه نظام مالي يعنى بإدارة الأموال بكفاءة وعادة ما يتم تصنيفه على أنه أحد فروع الاقتصاد التطبيقي. (جباري و مصطفى، 2014).

الإجراءات الإدارية: عرفت بأنها الخطوات التي تمر بها المعاملات من البداية إلى النهاية بأسلوب محدد سلفًا لكيفية أداء الأعمال واتخاذ القرارات الخاصة بهذه الإجراءات، ويُقصد بها الخطوات التفصيلية أو المراحل التي تمر بها المعاملة من البداية إلى النهاية. (جباري و مصطفى، 2014)

الضرائب:

عرف (عكاز، 2021) الضريبة بأنها ما يمكن دفعه لدعم الإيرادات الحكومية وهي بذلك تختلف عن الغرامة التي تفرض من قبل الحكومات لأن الضريبة لا تعني ردعًا أو معاقبة سلوك غير مقبول، وعرفها (الخضر و حرب، 2006) بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقه نهائية وإجبارية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.

توفير المعلومات: يُقصد بتوفير المعلومات في هذه الدراسة الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية أو المنظمات الداعمة لجمع وتنظيم ونشر البيانات والمعارف ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة، بما يمكّن رواد الأعمال من اتخاذ قرارات دقيقة، وتخطيط مشاريعهم وتنميتها بفعالية.

القوانين والتشريعات:

تعني القوانين والتشريعات الحكومية مجموعة القواعد التي تصدرها الدولة بهدف تنظيم سلوك الأفراد والمؤسسات، وتحقيق النظام العام، وحماية الحقوق، وضمان العدالة والمساواة (زيدان، 2018).

التعريف الإجرائي: يُقصد بالقوانين والتشريعات في هذه الدراسة :الإطار القانوني الذي تضعه الحكومة لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة وتسهيل عملها، من خلال سنّ القوانين وتحديثها بما يتلاءم مع احتياجات السوق، وضمان الحماية القانونية والمنافسة العادلة، واشراك رواد الأعمال في صياغة السياسات ذات الصلة.

تنمية المشروعات الصغيرة:

يقصد بتنمية المشروعات الصغيرة بأنها عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز نمو واستدامة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

مفهوم تنمية المشروعات الصغيرة إجرائيًا: مجمل الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة على النمو والاستمرار والمنافسة، من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم المالي والإداري، وتطوير مهارات أصحاب المشروعات ، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمشروعات.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية - محافظة مأرب**
- **الحدود الزمانية: 2025/2024م**
- **الحدود البشرية: أصحاب المشروعات الصغيرة الصناعية والتجارية والخدمية في محافظة مأرب.**
- **الحدود الموضوعية: المتغير المستقل المساهمات الحكومية بأبعاده (الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، توفير المعلومات، والقوانين والتشريعات) والمتغير التابع تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب.**

الدراسات السابقة:

دراسة عوض(2025) بعنوان المساهمات الحكومية وأثرها على تشجيع الاستثمار في فلسطين. استهدفت الدراسة التعرف على أثر المساهمات الحكومية في تشجيع الاستثمار بمحافظة الخليل من خلال عينة شملت أعضاء ملتقى رجال الأعمال (214 عضوًا). استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة، وبلغ عدد الاستجابات (184). توصلت النتائج إلى وجود أثر للتسهيلات الحكومية على الاستثمار، إلا أن مستوى المساهمات الحكومية (الضرائب، الرسوم، البنية التحتية) كان متوسطًا، بينما جاءت المعوقات بدرجة مرتفعة، وأهمها: الوضع السياسي، وضعف البنى التحتية، وقلة الحوافز الضريبية. وأوصت الدراسة بضرورة توحيد السياسات والرسوم، وتطوير البنى التحتية، وتوفير تشريعات مالية ملائمة.

دراسة Alfrin Ernest (2024): بعنوان تأثير اللوائح الحكومية على أداء الشركات الصغيرة: دراسة مقارنة. اعتمدت على تحليل بيانات من 20 دولة باستخدام مصادر دولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أظهرت النتائج أن تبسيط تسجيل الأعمال، وتسهيل الائتمان، وسياسات الضرائب المواتية تسهم في تعزيز النمو والابتكار. وأوصت بإصلاحات تنظيمية تراعي التوازن بين تسهيل الأعمال والالتزامات البيئية.

دراسة Salami (2023) بعنوان تأثير السياسة الحكومية على نمو ريادة الأعمال وتنمية الأعمال الصغيرة. استندت إلى بيانات ميدانية من 272 استبيانًا في نيجيريا، أوضحت النتائج وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين السياسات الحكومية (المالية والنقدية) ونمو ريادة الأعمال، وأكدت أن بيئة السياسات تشكل إطارًا مؤسسيًا داعمًا للقرارات الريادية.

دراسة إيهاب وآخرون(2023) بعنوان أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. ركزت الدراسة على محافظة دمياط باعتبارها مركزًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. قامت على فرضيات تتعلق بأثر التمويل، والدعم الفني، والتسويق الحكومي على التنمية. أظهرت النتائج أهمية التمويل الحكومي والتشريعات والدعم الفني والتسويقي في تعزيز نمو المشروعات. وأوصت الدراسة بوضع استراتيجية وطنية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وابتكار أدوات تمويلية جديدة، وسن تشريعات تشجع المشروعات غير الرسمية على الدخول للقطاع الرسمي.

دراسة فقيسي(2023) بعنوان التنظيم القانوني لتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. هدفت الدراسة إلى معالجة غياب الأطر القانونية المنظمة لتمويل هذه المشروعات في الأردن. خلصت إلى عدم وجود نظام قانوني موحد يحدد الشكل القانوني وآلية التمويل، وأن المشكلة الرئيسة تتمثل في ضعف الحصول على

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

التمويل. وأوصت بضرورة تعديل قانون الشركات وإيجاد تشريعات واضحة لتنظيم التمويل بما يتماشى مع التطورات الدولية.

دراسة الحواس(2022) بعنوان نحو سياسة ضريبية داعمة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هدفت الدراسة إلى اقتراح ملامح سياسة ضريبية تخدم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلت إلى أن السياسة الضريبية قادرة على التأثير الإيجابي إذا صيغت بتشريعات تراعي خصوصيات هذه المؤسسات، وتقوم على البساطة والشفافية والفعالية في مكافحة التهرب، وتقليل العقبات الضريبية.

دراسة بلخير والنهدي(2019) بعنوان المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود دور ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان دورها في التنمية الاجتماعية مرتفعًا جدًا مقارنة بالدور الاقتصادي. أوصت الدراسة بتقديم دعم مالي ومعنوي واسع وإزالة معوقات التصدير.

دراسة هندي(2018) بعنوان تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

هدفت إلى استعراض التجارب الدولية والعربية في تنمية هذا القطاع، واقتراح محاور يمكن الاستفادة منها في ليبيا. خلصت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أولوية لصناع القرار عالميًا، لدورها البارز في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية، وأوصت بتبني سياسات مشابهة للتجارب الناجحة.

ما يميز الدراسة الحالية:

1. **المجال الجغرافي** :ركزت الدراسة على محافظة مأرب كحالة ميدانية، وهي منطقة لم تدرس بشكل كافٍ في الأدبيات السابقة، ما يمنحها ميزة في سد فجوة معرفية.
2. **المنهجية** :بخلاف دراسات ركزت على الأطر القانونية أو السياسات الضريبية، اعتمدت هذه الدراسة على استبانة ميدانية موجّهة مباشرة إلى أصحاب المشروعات الصغيرة، مما يعكس الواقع العملي بدقة.
3. **الموضوع** :تناولت الدراسة المساهمات الحكومية بأبعادها الخمسة (الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، المعلومات، والقوانين والتشريعات) وعلاقتها بتنمية المشروعات الصغيرة، وهو تكامل لم تتطرق له كثير من الدراسات السابقة بشكل شامل.

الإطار النظري للدراسة:

تعريف المساهمات الحكومية:

المساهمات الحكومية هي جملة التدخلات والإجراءات التي تتبناها الدولة من خلال سياساتها وبرامجها لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل تقديم الحوافز الضريبية، وتسهيل الحصول على التمويل، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن بيئة أعمال مناسبة. وتهدف هذه المساهمات إلى تمكين رواد الأعمال، وتعزيز قدرتهم التنافسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (الحواس، 2002)

أولًا: الرسوم الضريبية

التعريف الإجرائي:

يُقصد بها: إدراك المستجيبين لمدى ملاءمة وعدالة السياسات الضريبية التي تفرضها الجهات الحكومية على المشروعات الصغيرة، من حيث نسب الضرائب، والإعفاءات، ووضوح الإجراءات، وتأثيرها على قدرة المشروعات على النمو والتوسع.

ثانيًا: التمويل

التعريف الإجرائي:

يُقصد به في هذه الدراسة درجة توفر فرص التمويل الحكومية للمشروعات الصغيرة عبر القروض الميسّرة، وبرامج الدعم المالي، وضمانات القروض، وسهولة الحصول على المعلومات الخاصة بالدعم المالي، وتم قياسه من خلال الفقرات (4–9) في أداة الدراسة.

ثالثًا: الإجراءات الإدارية.

التعريف الإجرائي:

يُقصد بها في هذه الدراسة مدى تبسيط وسهولة الإجراءات الحكومية المتعلقة بتأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة، مثل تسجيل المشروع، وإنجاز المعاملات، وتخفيض المتطلبات البيروقراطية، وتوفير نوافذ موحدة لتسهيل المعاملات.

رابعًا: توفير المعلومات

التعريف الإجرائي:

يُقصد به في هذه الدراسة مدى توفر المعلومات والإرشادات الحكومية التي تمكّن رواد الأعمال من إدارة مشاريعهم بكفاءة، وتشمل البرامج التدريبية، وورش العمل، والاستشارات الفنية، والأدلة الإرشادية الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

خامسًا: القوانين والتشريعات

التعريف الإجرائي:

يُقصد بها في هذه الدراسة مدى إدراك أفراد العينة لفاعلية القوانين والسياسات الحكومية في تنظيم ودعم المشروعات الصغيرة، من خلال وضوح القوانين، وحماية المشروعات من المنافسة غير العادلة، ومشاركة رواد الأعمال في صياغة التشريعات.

مفهوم تنمية المشروعات الصغيرة

تنمية المشروعات الصغيرة:

هي مجموعة من السياسات والإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة على البقاء والنمو، من خلال تحسين كفاءتها الإنتاجية والإدارية، وتوسيع قدرتها التنافسية في السوق، وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. (سنين، 2008)

وتعني التنمية: الانتقال بالمشروعات الصغيرة من مجرد البقاء إلى مرحلة التوسع والابتكار، بما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات والمنافسة في بيئة الأعمال. (كنجو، 2010)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

أبعاد تنمية المشروعات الصغيرة

البعد التنظيمي(Organizational Development)

المفهوم :يقصد به قدرة المشروع الصغير على تحسين هياكله الإدارية وأساليب العمل الداخلية بما يضمن كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية.

التعريف الإجرائي :يُقاس هذا البعد من خلال مدى تطبيق المشروع لممارسات إدارية فعّالة، مثل وجود هيكل تنظيمي واضح، وتوصيف وظيفي، وإجراءات تشغيل قياسية.

البعد المالي(Financial Development)

المفهوم :يقصد به قدرة المشروع الصغير على تحقيق استقرار مالي من خلال إدارة موارده المالية بفاعلية، وتنويع مصادر التمويل، وتحقيق الربحية والنمو المالي المستدام.

التعريف الإجرائي :يُقاس من خلال مؤشرات مثل توفر رأس المال التشغيلي، والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وتحقيق فائض أو توسع في النشاط.

البعد البشري(Human Resource Development)

المفهوم :يقصد به تنمية مهارات وقدرات العاملين في المشروع الصغير بما يرفع كفاءتهم الإنتاجية وجودة أدائهم.

التعريف الإجرائي :يُقاس من خلال المشاركة في برامج تدريبية، وتحسين الأداء الفردي والجماعي، واستقطاب الكفاءات المهنية.

البعد التسويقي(Marketing Development)

المفهوم :يشير إلى قدرة المشروع الصغير على توسيع حصته السوقية، والتعرف على احتياجات الزبائن، وتطوير المنتجات أو الخدمات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات.

التعريف الإجرائي :يُقاس من خلال أنشطة الترويج، وتنويع القنوات التسويقية، وزيادة عدد العملاء أو المبيعات.

البعد التكنولوجي(Technological Development)

المفهوم :يقصد به مدى تبني المشروع للتقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة والتواصل.

التعريف الإجرائي :يُقاس من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية في إدارة العمليات، أو توظيف التكنولوجيا لتحسين الجودة وخفض التكاليف.

الدراسة الميدانية

تحليل البيانات الأولية للدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للدراسة والاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لتخدم أهداف وأسئلة الدراسة، وقد تضمنت (28) فقرة موزعة على محاور الدراسة، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى استنتاجات تسهم في بيان أثر المساهمات الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة.

توزيع أداة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مشروعات صغيرة خدمية وصناعية وحرفية وكانت عينة عشوائية، من مجتمع الدراسة تمثلت بـ (49) مشروعاً، تم تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) وتوزيعها على عينة الدراسة.

جدول (1) عدد الاستمارات الموزعة والمستعادة والمفقودة والقابلة للتحليل ونسبة كل منها

الاستمارات	الاستمارات الموزعة (49)		الاستمارات المستعادة (46)	
	الاستمارات المستعادة	الاستمارات المفقودة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات القابلة للتحليل
العدد	48	2	1	45
النسبة من عينة الدراسة	٪97.95	٪4.16	٪2.17	٪97.82

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

وبعد استعادة استمارات الاستبيان وترميز إجابات المبحوثين وفقًا لمقياس (Likert) الخماسي، تم تحديد فئات المقياس على النحو التالي:

جدول (2) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة

كيفية احتساب التقدير اللفظي		
إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	إذا كانت النسبة
أقل من 1.8	غير موافق إطلاقًا	أقل من ٪36
من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من ٪36 وأقل من ٪52
من 2.6 وأقل من 3.4	محايد	من ٪52 وأقل من ٪68
من 3.4 وأقل من 4.2	موافق	من ٪68 وأقل من ٪84
من 4.2 حتى 5	موافق بشدة	من ٪84 حتى ٪100

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

صدق الاتساق الداخلي:

للتعرف على مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة بحساب معاملات الارتباط (بيرسون)، قام الباحث باحتساب معاملات ارتباط بيرسون لحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة ودرجة جميع العبارات التي تضمنتها أداة الدراسة كما توضح ذلك الجداول التالية:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

جدول(3) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة الدراسة:

عدد الفقرات	المحور	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية ½Alpha
4	الرسوم الضريبية	94.5%	98%
4	الإجراءات الإدارية	98.5%	98.6%
4	التمويل	98.6%	98.8%
4	توفير المعلومات	98.8%	98.6%
4	القوانين والتشريعات	98.6%	%798.
6	تنمية المشروعات الصغيرة	95.6%	97.8%
28	إجمالي كل الفقرات	97.6%	98.8%

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول " المتغير المستقل المساهمات الحكومية":

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور

الضريبة		التمويل		الإجراءات الإدارية		توفر المعلومات		القوانين والتشريعات	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	.503**	1	.730**	1	.847**	1	.859**	1	.503**
2	.558**	2	.796**	2	.820**	2	.818**	2	.558**
3	.616**	3	.795**	3	.810**	3	.816**	3	.616**
4	.773**	4	.588**	4	.703**	4	.760**	4	.773**

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

يتبين من الجدول رقم (4) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة:

جدول (5) معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**578.	5	**987.	9	**825.
2	**895.	6	**789.	10	**932.
3	**698.	7	**895.	11	**875.
4	**745.	8	**657.	12	**856.

** دال عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

من الجدول رقم (5) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الإجراءات الإدارية:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ الإجراءات الإدارية

م	الإجراءات الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	إجراءات تسجيل المشروع سهلة.	2.8	1.5	73.3٪	موافق	2
2	يتم إنجاز المعاملات للمشروعات الصغيرة بسرعة.	2.47	1.15	64.4٪	محايد	4
3	يتم تقليل المتطلبات البيروقراطية على المشروعات الصغيرة.	2.1	1.17	68.9٪	غير موافق	3
4	تتوفر نافذة موحدة لتسهيل معاملات المشروعات الصغيرة.	2.75	1.2	46.7٪	غير موافق	5
5	يحصل رواد الأعمال على معلومات إدارية كافية عند البدء.	4.58	3.06	77.8٪	موافق	1
	الدرجة الكلية للإجراءات الإدارية	2.94	1.6	59.10	محايد	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025 م

يتبين من الجدول رقم (6) الآتي:

أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (2.94) وبلغ الانحراف المعياري (1.6) وبدرجة موافقة (59.10٪)، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة فيما يتعلق بالمعلومات أنه يوجد تسهيل في الإجراءات الإدارية. وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.58) وبدرجة موافقة (77.8٪)، وهذا يعني أن العينة توافق على أنه يحصل رواد الأعمال على معلومات إدارية كافية عند البدء، فيما جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.8) وبدرجة موافقة (73.3٪)، وهذا يعني أن العينة توافق على أن الإجراءات سهلة عند تسجيل المشروع ، وحلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.1) وبدرجة موافقة (68.9٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه يتم تقليل المتطلبات البيروقراطية على المشروعات. وحلت الفقرة رقم (2) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.47) وبدرجة موافقة (64.4 ٪)، وهذا يعني أن العينة محايدة تجاه إنجاز المعاملات للمشروعات الصغيرة بسرعة.

وحلت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.75) وبدرجة موافقة (46.7 ٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه تتوفر نافذة موحدة لتسهيل معاملات المشروعات الصغيرة.

التمويل:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ التمويل

م	التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	توفر الجهات الحكومية قروضًا ميسرة للمشروعات الصغيرة.	4.2	1.08	53.3٪	محايد	2
2	تحصل المشروعات الصغيرة على إعفاءات مالية.	3.2	1.2	84.4٪	موافق بشدة	1
3	تقدم الحكومة ضمانات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة.	3.66	0.977	40٪	غير موافق	5
4	توجد برامج تمويل متخصصة لرواد الأعمال.	3.66	0.977	46.7٪	غير موافق	3
5	هناك مرونة في سداد القروض الحكومية.	3.17	1.09	40.0٪	غير موافق	6
6	المعلومات المتعلقة بالدعم المالي من الحكومة واضحة ومفهومه.	3.8	1.01	40٪	غير موافق	4
	الدرجة الكلية التمويل	3.6	1.0557	٪50.7	محايد	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

يتبين من الجدول رقم (7) الآتي:

أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (3.6) وبلغ الانحراف المعياري (1.0557) وبدرجة موافقة (50.7٪)، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة ومتحفظة بشأن المعلومات أن هناك تمويلًا في تنمية المشروعات الصغيرة.

حيث احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.2) وبدرجة موافقة (84.4٪) ، وهذا يعني أن العينة توافق على أنه تحصل المشروعات الصغيرة على إعفاءات مالية.

كما احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.2) وبدرجة موافقة (53.3٪) ، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه توفر الجهات الحكومية قروضًا ميسرة للمشروعات الصغيرة.

وقد جاءت الفقرة رقم (4) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.66) وبدرجة موافقة (46.7٪) ، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه توجد برامج تمويل متخصصة لرواد الأعمال.

كما احتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.8) وبدرجة موافقة (40٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أن المعلومات المتعلقة بالدعم المالي من الحكومة واضحة ومفهومة.

وقد جاءت الفقرة رقم (3) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.66) وبدرجة موافقة (40٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أن تقدم الحكومة ضمانات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة.

وقد جاءت الفقرة رقم (5) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.17) وبدرجة موافقة (40٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أن هناك مرونة في سداد القروض الحكومية.

القوانين والتشريعات:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ القوانين والتشريعات

م	القوانين والتشريعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	
1	توجد قوانين واضحة تدعم المشروعات الصغيرة.	2.98	1.16937	43.4٪	غير موافق	4
2	يتم تحديث السياسات بما يتلاءم مع احتياجات السوق.	3	1.22474	49.0٪	غير موافق	3
3	تحمي التشريعات المشروعات الصغيرة من المنافسة غير العادلة.	3.3	1.22144	51٪	غير موافق	1
4	يتم إشراك رواد الأعمال في صياغة السياسة القانونية.	3.27	1.19469	51٪	غير موافق	2
	الدرجة الكلية القوانين والتشريعات	2.09	0.8017	24.8٪	غير موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

يتبين من الجدول رقم (8) الآتي:

أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (2.09) وبلغ الانحراف المعياري (0.8017) وبدرجة موافقة (24.8٪)، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة كانت متحفظة على المعلومات أن القوانين والتشريعات لها أثر في تنمية المشروعات الصغيرة، حيث احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.3) وبدرجة موافقة (51٪)، وهذا يعني أن العينة محايدة تجاه تحمي التشريعات المشروعات الصغيرة من المنافسة غير العادلة، وكذلك الفقرة رقم (4) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.27) وبدرجة موافقة (51٪)، وهذا يعني أن العينة محايدة بشأن أنه يتم إشراك رواد الأعمال في صياغة السياسة القانونية، وحلت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3) وبدرجة موافقة (49.0٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه يتم تحديث السياسات بما يتلاءم مع احتياجات السوق،وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.98) وبدرجة موافقة (43.4٪)، وهذا يعني أن العينة متحفظة تجاه المعلومات أنه توجد قوانين واضحة تدعم المشروعات الصغيرة.

توفير المعلومات:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ توفير المعلومات

م	توفير المعلومات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الفرق
1	تقدم الحكومة برامج تدريبية متخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.	3.6	1.26411	31.1٪	غير موافق بشدة	1
2	تتوفر استشارات فنية وادارية عبر مراكز دعم حكومية.	3.40	1.26411	28.9٪	عير موافق بشدة	3
3	يتم عقد ورش عمل ومؤتمرات لتعزيز مهارات رواد الأعمال.	3.36	1.26411	28.9٪	غير موافق بشدة	4
4	يتم توفير أدلة وإرشادات لبدء وادارة المشروعات الصغيرة.	3.6	1.19469	31.1٪	غيرموافق بشدة	2
	الدرجة الكلية توفير المعلومات	2.32	0.8312	20٪	غير موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

يتبين من الجدول رقم (9)الآتي:

أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (2.32) وبلغ الانحراف المعياري (0.8312) وبدرجة موافقة (20٪)، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة كانت متحفظة تجاه المعلومات أنه يوجد توفر معلومات في تنمية المشروعات الصغيرة.

حيث احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.6) وبدرجة موافقة (31.1٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة بشدة على أن تقدم الحكومة برامج تدريبية متخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

وحلت الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.6) وبدرجة موافقة (31.1٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة وبشدة على أنه يتم توفير أدلة وإرشادات لبدء وادارة المشروعات الصغيرة.

وحلت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.40) وبدرجة موافقة (28.9٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة وبشدة على أنه تتوافر استشارات فنية وادارية عبر مراكز دعم حكومي.

وحلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بمتوسط حسابي (3.36) وبدرجة موافقة (28.9٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة وبشدة على أنه يتم عقد ورش عمل ومؤتمرات لتعزيز مهارات رواد الأعمال .

الرسوم الضريبية:

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ الرسوم الضريبية

م	الرسوم الضريبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	الضرائب المفروضة على المشروع مناسبة.	2.24	1.28197	37.8٪	غير موافق	3
2	تؤثر الضرائب على قدرتك في تطوير المشروعات الصغيرة.	2.47	1.42382	37.8٪	غير موافق بشدة	2
3	تأخذ السياسة الضريبية خصوصية للمشروعات الصغيرة.	2.67	1.39805	44.4٪	غير موافق بشدة	1
	الدرجة الكلية الرسوم الضريبية	1.23	0.6840	20٪	غير موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

يتبين من الجدول رقم (10)الآتي:

أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (1.23) وبلغ الانحراف المعياري (0.6840) وبدرجة موافقة (20٪) من أغلبية أفراد العينة وكانت متحفظة عن المعلومات فيما يخص الرسوم الضريبية ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة،حيث احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.67) وبدرجة موافقة (44.4٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة بشدة على أن تأخذ السياسة الضريبية خصوصية للمشروعات الصغيرة،حيث احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.47) وبدرجة موافقة (37.8٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة بشدة على أنه تؤثر الضرائب على قدراتك في تطوير المشروعات الصغيرة،وحلت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.24) وبدرجة موافقة (37.8٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة بشدة على أن الضرائب المفروضة على المشروع مناسبة.

ثانيًا: تنمية المشروعات الصغيرة:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ تنمية المشروعات الصغيرة

م	تنمية المشروعات الصغيرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	يتم إنجاز المعاملات للمشروعات الصغيرة بسرعة.	2.4667	1.15994	%46.7	غير موافق	1
2	يتم تقليل المتطلبات البيروقراطية على المشروعات الصغيرة.	2.1333	1.17937	%37.8	غير موافق	3
3	يحصل رواد الأعمال على معلومات إدارية كافية عند البدء.	4.5778	3.06363	%24.4	غير موافق	4
4	توجد برامج تمويل متخصصة لرواد الأعمال.	3.1778	1.09314	%40.0	غير موافق	2
الدرجة الكلية تنمية المشروعات الصغيرة		3.0889	1.62402	37.2٪	غير موافق	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

يتبين من الجدول رقم (11)الآتي:

أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ (3.0889) وبلغ الانحراف المعياري (1.62402) وبدرجة موافقة (37.2٪)، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة متحفظة عن المعلومات المتعلقة بالمساهمات الحكومية وتأثيرها في تنمية المشروعات الصغيرة،حيث احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.4667) وبدرجة موافقة(46.7٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه يتم إنجاز المعاملات للمشروعات الصغيرة بسرعة،حيث احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.1778) وبدرجة موافقة(40.0٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه توجد برامج تمويل متخصصة لرواد الأعمال،حيث احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.1333) وبدرجة موافقة(37.8٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه يتم تقليل المتطلبات البيروقراطية على المشروعات الصغيرة.حيث احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.5778) وبدرجة موافقة (24.4٪)، وهذا يعني أن العينة غير موافقة على أنه يحصل رواد الأعمال على معلومات إدارية كافية عند البدء في إنشاء المشروعات الصغيرة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساهمات الحكومية بأبعادها (الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، توفير المعلومات، والقوانين والتشريعات) على تنمية المشروعات الصغيرة."

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار للفرضية الرئيسة الأولى

معامل الارتباط R	t	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
0.125	0.456	0.325	12.348	0.000	0.354

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساهمات الحكومية بأبعادها (الضرائب، التمويل، الإجراءات الإدارية، توفير المعلومات، والقوانين والتشريعات)على تنمية المشروعات الصغيرة".

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساهمات الحكومية وتنمية المشروعات الصغيرة، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.125) ومعامل التحديد(R^2=0.325) ، مما يعني أن المساهمات الحكومية تفسر 32.5٪ من التباين في تنمية المشروعات الصغيرة. كما بلغت قيمة بيتا (0.354)، أي أن زيادة درجة واحدة في المساهمات الحكومية تؤدي إلى زيادة قدرها (0.354) في تنمية المشروعات. وبما أن قيمة (F=12.348) دالة عند(Sig=0.000) ، يتم قبول الفرضية الرئيسة.

الفرضية الفرعية الأولى:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للرسوم الضريبية وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب. ".

جدول (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الأولى

معامل الارتباط R	t	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
.974	0.632	0.949	794.215	0.000	0.926

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية جدًا، مما يدل على أن الرسوم الضريبية تفسر 94.9٪ من التباين في تنمية المشروعات، وعلى ذلك يتم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للإجراءات الإدارية وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب. ".

جدول(14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط R	t	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
.970	0.536	0.940	679.027	0.000	0.841

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية جداً، ومن ثم يتم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة

" : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب".

جدول (15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط R	t	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
.961	-5.245	.921	515.085	0.000	-.980

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود أثر معنوي قوي للتمويل على تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.961$) مما يدل على قوة العلاقة، بينما أوضح معامل التحديد ($R^2 = 0.921$) أن التمويل يفسر ما نسبته 92.1٪ من التباين في التنمية. كما بينت نتائج اختبار ($F = 515.085$, $Sig = 0.000$) دلالة النموذج الإحصائية.

ورغم أن معامل بيتا جاء سالبًا (-0.980)، فإن هذا لا ينفي الأثر، بل يشير إلى أن العلاقة عكسية الاتجاه، مما قد يُعزى إلى ضعف فعالية التمويل أو صعوبة الوصول إليه، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات التمويل الموجهة للمشروعات الصغيرة وبذلك يتم قبول الفرضية.

.الفرضية الفرعية الرابعة

" : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتوفير المعلومات وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب".

جدول (15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الرابعة

معامل الارتباط R	t	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
.990	0.687	0.980	700.333	0.000	0.246

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

أظهرت النتائج علاقة قوية، مما يدل على أن توفير المعلومات يفسر 94.2٪ من التباين، مع تأثير إيجابي ولكنه ضعيف نسبيًا (Beta=0.246). وبذلك يتم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للقوانين والتشريعات وتنمية المشروعات الصغيرة في محافظة مأرب ".

جدول (16) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الخامسة

معامل الارتباط R	t	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
.990	0.754	0.980	2160.502	0.000	1.025

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2025م

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية جداً، وهذا يعني أن القوانين والتشريعات تفسر 98٪ من التباين، وبذلك يتم قبول الفرضية.

مناقشة النتائج:

- البيئة الإدارية تتسم ببعض التيسير في الإجراءات، لكنها تفتقر إلى التنظيم الموحد وتبسيط المعاملات.
- ضعف واضح في سياسات التمويل وغياب برامج مرنة مستدامة لتمويل المشروعات.
- غياب التشريعات الفاعلة وتحديث القوانين الملائمة لبيئة المشروعات الصغيرة.
- يوجد ضعف واضح في البنية المعلوماتية والدعم الإرشادي المقدم من الحكومة لرواد الأعمال.
- الضرائب الحالية تشكّل عبئًا كبيراً على المشروعات الصغيرة وتؤثر سلباً في قدرتها على التطور.

نتائج اختبار الفرضيات

جميع العلاقات دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، ما يؤكد وجود تأثير إيجابي للمساهمات الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة.

التوصيات

- تطوير الإطار التشريعي للمشروعات الصغيرة من خلال سن قوانين خاصة تراعي طبيعتها وتحد من المنافسة غير العادلة.
- تخفيض الرسوم والضرائب الحكومية على المشروعات الصغيرة الناشئة، وتطبيق إعفاءات مؤقتة لتشجيع النمو.
- تعزيز آليات التمويل الحكومي والمصرفي عبر إنشاء صناديق متخصصة وضمانات للقروض الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل مبدأ الشفافية والمعلوماتية بإنشاء منصات إلكترونية موحدة توفر بيانات وتوجيهات للمستثمرين ورواد الأعمال.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال نافذة موحدة لتسجيل المشروعات وتقليل التعقيدات البيروقراطية.
- رفع كفاءة الدعم الفني والإداري عبر برامج تدريبية واستشارات مجانية لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع فرص التمويل والتسويق والتشغيل.
- إنشاء مرصد وطني للمشروعات الصغيرة لمتابعة أدائها وقياس أثر الدعم الحكومي بشكل دوري.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أحمد فاروق غنيم. (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف . *المشروعات الدولية الخاصة* .

إدريس، و محمد صالح. (2009). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية .*الأكاديمية العربية المفتوحة طرابلس*.

أكرم شاهر العوض، و بسام أبو كركري. (2017). معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين. *جامعة الحسين بن طلال* .

امباركة سالم العماري. (2019). مقومات نجاح المشروعات الصغيرة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. *كلية الاقتصاد جامعة سرت*.

أمجد زياد حسن شيخ علي. (2025). دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين . *جامعة الاستقلال*.

جمال خامد علي هندي. (2018). تجارب بعض الدول العربية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. *المجلد التاسع العدد الأول*.

حاتم علي صالح، و شرهان. (2022). واقع تمويل المنشآت الصغيرة في اليمن. *كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن*.

خالد علي عمر غنام. (2019). دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنظمة العربية .

رمضان علي محمد أبو راوي. (2002). دور المصارف في توفير التمويل اللازم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *كلية العلوم التقنية مصراته مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*.

زوارق الحواس. (2002). نحو سياسة ضريبية داعمه للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . *جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر*.

سامية بن رمضان. (2009). المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وآليات معالجتها . *معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية - المركز الجامعي خنشلة الجزائر*.

سليمان، و سرحان. (2016). المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية . *مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ مصر* .

سميرة عبد الوهاب كنميش. (2017). دور أساليب التمويل في نجاح إدارة المشروعات الصغيرة في دولة الكويت . *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

شوقي جباري، و مصطفى. (2014). السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . *مجلة التنظيم والعمل*.

صقر، و فتحي. (2004). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية . *جمهورية مصر العربية*، صفحة 30.

صلاح عمر بالخير، و سامي صالح النهدي. (2019). المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . *محافظة حضرموت*.

طارق حمدي أبو سنين. (2008). العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني للمكاتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركات الصناعية . *جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا*.

عادل الكاسح، و زينب عبد السلام. (2020). أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول . *المجلة الاقتصادية*.

عبد الحق بوقفة، و آخرون. (2018). أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر. *الجزائر*.

عبد الرب علي صالح الصياد. (2020). معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن. *مجلة الأندلس للعلوم الإدارية والإنسانية*.

عبد القادر أبو عكاز. (2021). دور نظم المعلومات *الإدارية* في تنمية المشروعات الصغيرة . *مجلة الدراسات الاقتصادية*.

علي الخضر، و حرب. (2006). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية. *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.

فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد. (2004). الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. *مؤسسة شباب الجامعة*.

فلاح خلف الربيعي. (2006). دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة . *جامعة عمر المختار ليبيا*.

فيصل شياد. (2023). أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية. *دامعة البليدة مجلة دراسات جبائية*.

كنجو عبود كنجو. (2010). استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة . *المؤتمر العلمي كلية العلوم الإدارية والمالية عمان الأردن* .

مجاهد عبده قائد صالح، وآخرون. (2021). العوامل المؤثرة في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً. *جامعة دمشق سوريا*.

محسنة صالح الكازمي. (2024). أثر المشروعات الصغيرة في تحسين دخل الفتيات في محافظة عدن. *جامعة عدن*.

محمد زيدان. (2018). آليات تمويل المشروعات الصغيرة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.

محمد عبد الحميد فرحان. (2003). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة .

مركز المشروعات الدولية الخاصة. (بلا تاريخ). *2006*.

ميا ،علي. (2005). المشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*.

ناصر، و يوسف. (1999). مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية . *منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين*.

المراجع الإنجليزية:

Entrepreneurship and small business. (1998). *Macmillan Press LTD*, London.

Projects under the conditions of Public–Private Partnership. (2015). *IATSS Research, 39*(2), 138–145.

Afifi, E. M., Abdel-Fattah, M. N., & Muslim, I. M. (2023). *The impact of the government role in the development of SMEs in Egypt (Damietta). Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7*(6), 21–41.

Kumar, S., & Singh, P. (2023). *An analysis of government support programs for small business development and growth. Scholedge International Journal of Business Policy & Governance, 10*(2), 8–19.

Piza, C., Cravo, T. A., Taylor, L., Gonzalez, L., Musse, I., Furtado, I., Sierra, A. C., & Abdelnour, S. (2016). *The impact of business support services for SMEs on firm performance in low- and middle-income countries: A systematic review.Campbell Systematic Reviews, 12*(1).

Lin, D.-Y., Rayavarapu, S. N., Tadjeddine, K., & Yeoh, R. (2022). *Helping small and medium-size enterprises thrive.McKinsey & Company.*

Musabayana, G. T., Mutambara, E., & Ngwenya, T. (2022). *An empirical assessment of how government policies influenced the performance of the SMEs in Zimbabwe. Journal of Innovation and Entrepreneurship, 11*(1).

Mallett, O., & Wapshott, R. (2015). *Government policy and small and medium-sized enterprises: A review of the literature. International Small Business Journal.*

https://doi.org/10.20428/jss.v31i10.3304

Holban, O. I. (2007). *The taxation of small and medium-sized enterprises – a hindering factor influencing the European economic growth.* (Doctoral dissertation). Alexandru Ioan Cuza University of Iasi and Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania.

Jones, S. M. (2005). *Principles of taxation for business and investment planning. McGraw-Hill Irwin Company.*

Salami, C. G. E. (2023). *Impact of government policy on entrepreneurship growth and development of small-scale business.* Department of Business Administration, Faculty of Management Sciences, Delta State University, Abraka.

Usmany, A. E. M. (2024). *Impact of government regulations on small business performance: A comparative study.*Fakultas Ekonomi dan Bisnis, Universitas Pattimura.